



تقرير

العنف المدرسي والمعلمين







تقرير

العنف المدرسي والمعلمين



تقرير

العنف المدرسي والمعلمين

منصة العدالة الاجتماعية
SOCIAL JUSTICE PLATFORM



الحقوق محفوظة للمنصة للعدالة الاجتماعية
بموجب رخصة المشاع الإبداعي : نسب المصنف -
غير تجاري - منع الاشتقاق | الإصدار 4.0

www.sjplatform.org

تعاني العملية التعليمية من انتشار العنف داخل المدارس، مما يؤثر على مسار تلك العملية. فالمدرسة مؤسسة تربوية وتعليمية في المقام الأول، وهي غير منفصلة عن البيئة الاجتماعية والثقافية المحيطة، بل أنها تمثّل مصغر لما يحدث في المجتمع. وبجانب الرسالة التعليمية، يقع على كاهل المدرسة دورًا مهمًا يجب أن تؤديه. إنه الدور التوعوي والتربوي. ولكي تؤدي دورها في المساعدة على تنمية ذوات الأفراد وقدراتهم، لابد أن تكون بيئتها آمنة لجميع الأطراف. وعليها أيضًا تعليم الأفراد المسؤولية تجاه المجتمع، ومسؤولية المجتمع تجاه الفرد. وتعليمهم القيم والمبادئ الإنسانية؛ مثل التسامح والتفكير النقدي والمشاركة، وأخيرًا نبذ صور العنف المختلفة ومحاصرتها، واتخاذ طرق أخرى لحل الخلافات والمشاكل، بخلاف استخدام العنف.

وتتكون العملية التعليمية من أطراف رئيسية منها المدرس/ة، والطالب/ة، والهيكل الإداري، وأولياء الأمور. ويعتبر الطالب والمدرس العنصرين المركزيين في عملية التعلم. ولكن هناك عدة عوامل معرّقة لمجرى عملية التعلم؛ منها كثافة الفصل، وانخفاض مرتبات المعلمين، والتسرب، والعنف المدرسي. وعلاوة على ذلك، تمارس بعض السلوكيات في المدرسة مثل عقاب المعلم للطلاب، والمشاجرات بين الطلاب، أشكال التنمر المختلفة، والتعدي على المعلمين/ات. وينتج عن تلك الممارسات تصورًا لدى الأفراد بأن العنف هو الطريق الوحيد لحل المشكلات أو الأزمات. وإلى جانب ذلك، تتسبب أيضًا في كراهية الأفراد للتعليم والتسرب من المدرسة، والتقليل من شأن المعلم/ة، وتعرض حياتهم للخطر، لتصبح بيئة المدرسة غير آمنة ومُجهدة.

وتتداول الصحافة يوميًا رصدًا لحالات العنف داخل المدرسة بكافة أشكاله وأنواعه. ويقع الضرر الأكبر على الطالب/ة، ويعتبر المعلم/ة الممارس الأكبر لهذا العنف. ولكن، لا يسلم/تسلم المعلم/ة من عنف مصاد. فتقع ممارسات ضد المعلم/ة، سواء كان ذلك من جانب الطالب/ة، أو من جانب أولياء الأمور، أو من باقي الأطراف في المدرسة. فيتراوح موقف المعلم/ة بين مُمارسة العنف من جانب، والوقوع ضحية له أحيانًا من جانب آخر. كما يتضح أيضًا أن الأفراد يكتسبون العنف من بعضهم بعضًا، وأنه ينتقل خلال البيئات الاجتماعية المختلفة، سواء في البيت أو المدرسة أو الشارع، دون وجود تأهيل حقيقي للأفراد للتعامل معه، ستبقى الدائرة مغلقة ومحاصرة للجميع.

وهكذا، فمن خلال رصد وتحليل البيانات الواردة في الصحافة، ستركز هذه الورقة على العنف المدرسي الواقع على المدرس/ة، وصور العنف التي يتعرض لها المدرس بأشكاله البدنية والمعنوية. كما ستلقى الورقة الضوء على النظريات الاجتماعية المفسرة لسلوكيات الطلاب العنيفة، وعلى العنف الممارس ضد المعلم/ة من الطلاب وأولياء الأمور والمعلمين أيضًا. وسنستكشف المناطق الجغرافية التي ينتشر فيها العنف أكثر من غيرها. كما ستراجع الورقة دور القوانين واللوائح في منع ممارسة العنف داخل



المدارس، وتحلل ذلك في ضوء أسلوب تنظيم العلاقة بين أطراف عملية التعليم داخل المدرسة، وطرق المعالجة للحد من هذه الظاهرة.

المنهجية:

أولاً: اعتمد البحث في فحص الإطار القانوني للمشكلة على القرارات الوزارية الخاصة بمنع العنف المدرسي. ويبدأ الإطار من بداية صدور قرار بمنع العنف في المدارس سنة 1998، وينتهي باللوائح الخاصة بالانضباط المدرسي.

ثانياً: اعتمد البحث على بيانات جمعت من المنشور في الصحف المصرية، خلال الفترة من العام الدراسي 2016/2015 وحتى عام 2020/2019. وتتعلق هذه البيانات بحالات العنف المدرسي داخل المدارس، ورصد حالات تعنيف المعلمين/ات، سواء من الطلاب أو من أولياء الأمور أو معلمين آخرين. واهتمنا بمختلف أشكال العنف سواء بدني أو معنوي، لكن كان أغلبها مطبوعاً بالعنف البدني. ونفسر ذلك باعتماد الصحف في النشر على بلاغات بالحالة مقدمة في محضر أو في المدرسة إلخ، ولا يدون في البلاغات سوى حالات العنف البدني. وبالتالي يهمل التنويه بأن هذه المجموعة من الصحف، تضع أمامنا مؤشراً بسيطاً عن حالات العنف المنتشرة في المدرسة، وأن الواقع مليء بالكثير من العنف الغير مرصود، خاصة العنف المعنوي (التنمر، الشتائم، التهديد... إلخ).

قرارات منع العنف:

صدر في عام 1998 أول قرار بمنع العنف في المدارس، كخطوة أولى لإصدار نص قانوني يجرم الضرب داخل المدارس¹، وركزت مواد القانون على العنف البدني فقط، وأشارت إلى استخدام طرق تربوية - دون توضيح الأساليب والمعالجات التربوية - في العقاب بدلا من الضرب. وظل هذا القرار سنوات طويلة دون مراجعة أو تعديل. وذلك رغم ما فيه من مشاكل وعيوب كثيرة منها: عدم التطرق لأشكال العنف المختلفة كالعنف الجسدي والمعنوي. كما أنه لم ينظم طرق العلاج والعقاب داخل العملية التعليمية وحقوق وواجبات كل من المعلمين والطلاب وأولياء الأمور.

وظل القرار سارياً حتى 2014، وحينها صدر قرار وزاري جديد بإلغاء القرار السابق وصدور لائحة "النظام والانضباط داخل المدارس"، لتنظيم حقوق وواجبات الطلاب داخل المدارس وحمايتهم من العنف، ومنع أي سلوكيات صادرة عن الطالب تضر بالعملية التعليمية. لكن ألغيت هذه اللائحة عام 2015، وصدرت محلها لائحة أخرى أدخل عليها بعض التعديلات. وفي عام 2016، صدر قرار بإلغاء لائحة 2015. وصدرت محلها لائحة جديدة "لائحة الانضباط المدرسي المحددة لحقوق وواجبات الطلاب وأولياء الأمور ومسئوليات وصلاحيات العاملين بالمدرسة ومخالفات الطلاب وإجراءات العلاج والتأديب"².

وجاء في مقدمة اللائحة ما يلي: "انطلاقاً من حرص وزارة التعليم ... على توفير بيئة تعليمية جاذبة آمنة تسهم في جعل الطالب يستمتع بعملية التعليم في جو من الالتزام

¹ قرار وزير التربية والتعليم، رقم 519، لسنة 1998، بشأن منع العنف في المدارس.

² وزارة التربية والتعليم، قرار وزاري رقم 287 بتاريخ 2016/9/19، بشأن لائحة الانضباط المدرسي. <https://bit.ly/35iNu8e>

والانضباط، تتمكن معه المدرسة من القيام بدورها التربوي والقيمي والعلمي".³ وننوه إلى أن وضع الوزارة الطالب كمحور للعملية التعليمية يعد أمراً جيداً، ولكنها أسقطت العنصر الثاني وهو المعلم، الذي يمثل المحور الرئيسي في تنظيم وتوفير بيئة تعليمية صحية. ولم تذكر أهم حقوق المعلم داخل المدارس، وكيفية حمايته من أي عنف بدني ومعنوي يقع عليه، الأمر اللازم حتى تكون أجواء المدرسة، مناخاً آمناً وصحياً للمعلم والطالب.

وشملت اللائحة أهم حقوق وواجبات كل من الطلاب وإدارة المدرسة وأولياء الأمور، والاختصاصي الاجتماعي والنفسي، ومسئوليات وصلاحيات المعلمين، ومسئوليتهم أمام المدرسة، وتحقيق بيئة آمنة للتعليم تخدم أطراف العملية التعليمية. وتتلخص أهداف اللائحة في توفير بيئة آمنة للطلاب ودعم السلوكيات الايجابية وتغذية قيم التسامح والاحترام، وتفعيل الانضباط المدرسي.

وفي الوقت نفسه، يشهد قطاع التعليم مناخاً عنيفاً في جميع مراحل التعليم، رغم وجود لائحة تنظم ضبط السلوكيات العنيفة وطرق معالجتها. وقد جاءت بعد فترة زمنية طويلة، لم يكن متوفراً فيها أي سند قانوني شامل ينظم العملية التعليمية، وينبذ العنف، ويقدم الطرق التربوية والعملية لحل مشاكل سلوكيات الأطراف المختلفة داخل المدارس. ولازالت المؤسسات التعليمية في حاجة إلى تدريب طويل، وخطة شاملة لتطبيق وتفعيل اللائحة القانونية داخل المدارس، وتأهيل وتوعية المعلمين بأهمية نبذ العنف. كما يجب اشتغال اللائحة على حقوق المعلمين. وقد ذكرت اللائحة عدة سلوكيات عدائية وطرق علاجها. وقسمت ذلك إلى ثلاث مستويات، يتعلق المستوى الأول بالزني المدرسي ونظافة المدرسة. ويخص المستوى الثاني هروب الطلاب وإتلاف متعلقات المدرسة من أجهزة وأبواب ونوافذ إلخ. أما المستوى الثالث، فيركز على سرقة موارد المدرسة وسلوك العنف من الطلاب، وعلى معالجة أشكال العنف البدني الذي يصدر من الطلاب.⁴

وننوه إلى ضرورة مساهمة جميع أطراف المؤسسة التعليمية في إيجاد طريقة لتفعيل هذه البنود على أرض الواقع، وإزالة العوائق التي تقف أمامها. كما نتساءل أيضاً عن مدى واقعية هذه المواد في المجتمع. وهل تساعد في تقليل سلوكيات العنف لدى الطلاب، وحماية المجتمع المدرسي؟ وهل تساهم هذه الإجراءات في تعديل سلوكيات الطالب ومساعدته على التحكم فيها ونبذ العنف، وليس كبثها وخروجها في ظروف زمانية ومكانية أخرى.⁵ ولذلك نؤكد على ضرورة غرس قيم الحوار والتسامح في الطلاب، وحثهم على سلوك طرق سليمة لحل مشاكل دون استخدام اساليب عنيفة تؤذي الفرد والمجتمع، وتُخل بالعملية التعليمية.

³ وزارة التربية والتعليم، قرار وزاري رقم 287 بتاريخ 2016/9/19، بشأن لائحة الانضباط المدرسي. <https://bit.ly/35iNu8e>

⁴ وزارة التربية والتعليم، قرار وزاري رقم 287 بتاريخ 2016/9/19، بشأن لائحة الانضباط المدرسي، القسم الثاني، المخالفات وإجراءات العلاج والتأديب. <https://bit.ly/35iNu8e>

⁵ بسمة مصطفى، بؤر توليد العنف في المجتمع المدرسي، السفير العربي، 201/2/18، <https://bit.ly/39zjSp9>

العنف التي يتعرض له المعلمين/ات:

ويعني العنف المدرسي؛ مجموعة السلوكيات التي تسبب ضررًا ماديًا أو معنويًا، موجّهًا ضد الذات، أو طرف آخر، أو بين طرفين، أو ضد الأشياء المادية. ويأخذ أشكالًا مثل، تكسير موارد المدرسة من شبابيك ومقاعد ومعامل، وتوجيه الشتائم، والمشاجرات، وضرب طالب أو معلم، والانتحار.

وتشير إحدى الدراسات إلى تعريف العنف الطلابي بأنه: "السلوك العدواني الذي يصدر من بعض الطلاب، وينطوي على انخفاض في مستوى البصيرة والتفكير، ويوجه ضد المجتمع المدرسي بما يشتمل عليه من معلمين وإداريين وطلاب وأجهزة وأثاث وقواعد وتقاليد مدرسية، وينجم عنه ضررًا وأذىً معنويًا أو ماديًا".⁶

العنف البدني

ويعني: سلوكيات ضد طرف آخر، تتخذ شكلًا فيزيائيًا مثل الضرب باليدين أو باستخدام أدوات حادة أو معادن أو خشب وغيرها، وذلك بهدف إلحاق ضرر بالطرف الآخر.

العنف اللفظي

ويعني سلوكيات تتخذ شكلًا كلاميًا ضد طرف أخرى بهدف التقليل من شأنه والسخرية منه.

النظريات الاجتماعية في تفسير العنف المدرسي:

تختلف النظريات الاجتماعية في تفسيرها للعنف المدرسي. وأبرزها نظريتي الإحباط، والتعلم الاجتماعي. وتذهب الأولى إلى أن العنف يحدث نتيجة إحساس الفرد بالإحباط، والخط من الذات في الظروف البيئية التي تحيط به. ويؤدي ذلك إلى خروج أفعال وسلوكيات ضارة بالفرد والمجتمع.⁷ أما مدرسة التعلم الاجتماعي فترى العنف كسلوك اجتماعي يكتسبه الفرد من خلال الظروف المحيطة، التي يكتسب منها السلوكيات ويقلدها. فهي أشبه بنموذج محاكاة، فيلاحظ الفرد سلوك الآخرين في محيطه الاجتماعي، عند التعامل مع المشاكل المختلفة، وتظهر هذه السلوكيات مع التفاعلات الاجتماعية.⁸

الطلاب والمعلمين/ات:

⁶ تعريف أحمد حسين الصغير، نقلًا من كتاب محمود سعيد الخولي، العنف المدرسي، الأسباب وسبل المواجهة، سلسلة قضايا العنف، مكتبة الأنجلو المصرية.

⁷ محمود سعيد الخولي، العنف المدرسي، الأسباب وسبل المواجهة، سلسلة قضايا العنف، مكتبة الأنجلو المصرية، ص 108

⁸ المصدر السابق

تحتوي لائحة الانضباط المدرسي على مواد تحفظ حق الطلاب في بيئة خالية من العنف، وإعلاء شأنه وجعله محوراً أساسياً في المجتمع التعليمي. وجاء بها "... توفير بيئة تعليمية جاذبة آمنة تسهم بدورها في جعل الطالب يستمتع بعملية التعليم في جو من الالتزام والانضباط، تتمكن معه المدرسة من القيام بدورها التربوي القيمي والعلمي".⁹ كما تنظم اللائحة واجبات الطالب وحقوقه تجاه المعلمين والمدرسة والإدارة المدرسية. أما من جهة المعلمين فركزت اللائحة على مسؤوليات المعلمين فقط، دون ذكر حقوق المعلم في المدرسة، وأنه مشارك ومحور أساسي في المجتمع التعليمي. كما أغفلت اللائحة أيضاً الرسالة العامة والهدف العام لها، ورسالة كل من المعلم والطالب والإدارة وولي الأمر تجاه المدرسة، وتجاه الأطراف الأخرى في العملية التعليمية. ولم تشر إلى أن مشكلة العنف تشاركية بين الجميع وليست فردية.

ونلاحظ هنا ضرورة تدريب المعلمين على الأساليب التربوية الجديدة لتعديل سلوك الطلاب. وتعتمد تلك الأساليب على الحوار، والحرمان من الأنشطة، والتحويل لالأخصائي الاجتماعي، بدلا من اللجوء إلى العقاب البدني والمعنوي. وخاصة وأن العقاب يساهم في تنمية التمرد والخوف وفقدان الثقة لدى الطلاب. ويتعلم منه الطالب أيضا سلوكيات عنيفة، ويتطور ذلك ليمارس تلك السلوكيات ضد المعلم نفسه.¹⁰

في سياق استهداف اللائحة معالجة السلوكيات العنيفة الصادرة من الطلاب، وضعت عدة طرق للحد من العنف في المدرسة من قبل الطالب، بداية من التوجيه والنصح، إلى الفصل من المدرسة لمدة سنة، واتخاذ إجراءات قانونية ضد المعتدي. لكن لم تحدد اللائحة أو تفصل أشكال العنف وعلاجها. بل ذكرت في نقطتين "إساءة الأدب مع العاملين بالمدرسة - العنف من الطالب أو ولي الأمر ضد العاملين بالمدرسة". ربما يقصد من النقطة الأولى العنف اللفظي، والثانية العنف المادي. ويتضح ذلك من المعالجات الثلاثة لكل منهما.

وتبدأ إجراءات المعالجة بتحويل الطالب إلى الأخصائي الاجتماعي في حالة الإساءة للعاملين بالمدرسة، ويؤخذ منه تعهداً كتابياً بعدم تكرار الفعل. وفي حالة التكرار يفصل 15 يوماً. أما في حالة تكرار الفعل للمرة الثالثة، يعرض الطالب على لجنة المدرسة وينظر في فصله بما لا يتجاوز 15 يوماً، أو يعرض على لجنة الحماية بالإدارة التعليمية.

أما النقطة الثانية الخاصة بالعنف المادي، فالمعالجة الأولى تبدأ بفصل من الدراسة لمدة تتراوح من أسبوع إلى أسبوعين، وأخذ تعهد كتابي من ولي الأمر والطالب. وأما المعالجة الثانية في حالة التكرار، بأن يحال الطالب إلى اللجنة الفرعية في الإدارة التعليمية. وتصل العقوبة إلى الفصل لمدة عام دراسي إذا كان الطالب في المرحلة الثانوية، ولمدة

⁹ وزارة التربية والتعليم، قرار وزاري رقم (287)، بشأن لائحة الانضباط المدرسي، بتاريخ 2016/9/19، <http://portal.moe.gov.eg/AboutMinistry/Decisions/Decisions/287-2016.pdf>

¹⁰ أ.د سامية مصطفى الخشاب - محمد مهنا نصور، المحددات الاجتماعية والثقافية للعنف المدرسي، العلوم التربوية، العدد الثاني، ج2، أبريل 2014.



شهر في مرحلة التعليم الأساسي. وتنتهي المعالجة الأخيرة باتخاذ الإجراءات القانونية ضد المعتدي.¹¹

أولياء الأمور والمعلمين:

أشارت عدة نقاط في اللائحة إلى واجبات أولياء الأمور منها: "التعاون مع المدرسة لتحقيق وتعليم الطلاب مسؤولية الانضباط الذاتي"، و"التعاون مع المعلمين وجميع العاملين في المدرسة لضمان التزام الطالب بقواعد ولائحة الانضباط المدرسي".¹² وتشير هاتان العبارتان إلى أهمية أولياء الأمور في التربية والتنشئة السليمة للطلاب مع المدرسة، وهي خطوة تحتاج إلى تطبيق ملموس على أرض الواقع، والسعي إلى وضع استراتيجية تعمل على التنسيق بين المدرسة وأولياء الأمور، خاصة أن أولياء الأمور عادة ما تشغلهم الأمور الحياتية والأعباء الاقتصادية والاجتماعية، ما يضع التعليم والتنشئة على عاتق المدرسة.

وتغذي مشكلة أخرى العنف لدى الطلاب، وهي عنف أولياء الأمور تجاه المعلمين بكافة صورته وأشكاله. وسوف نذكر فيما بعد بعض حالات عنف أولياء الأمور الكثيرة. ولا يساعد ذلك على الحد من ظاهرة العنف، بل يعطي انطباعًا للطلاب بأن حل المشاكل يأتي عن طريق العنف. وهناك كثير من أشكال السلوك العنيفة الضارة بالمعلم؛ من اقتحام مدرسة، والتعدي على المدرس، وإحداث عاهة، أو المشاجرات أمام الطلاب. ويساعد كل ذلك على ترسيخ هذه السلوكيات، واتباع الطلاب لها فيما بعد، سواء مع الطلاب أو المعلمين أو الآخرين في المجتمع.

ويقع على الأسرة - المؤسسة الاجتماعية الأولى - مسؤولية التربية والتنشئة الاجتماعية للفرد وتغذية شعور الأمان والطمأنينة خلال مراحل تكوينه النفسي والاجتماعي. وتعتبر بيئة المنزل أول مكان يكتسب منه الفرد أسلوب التعامل مع الظروف الحياتية المختلفة. وبما أن المجتمع يعاني من العنف الأسري، فينعكس ذلك على اكتساب الأطفال ممارسات وسلوكيات عنيفة وتعزيزها. وتظهر بعد ذلك في المدارس.¹³

بيانات العنف المدرسي المعلمين:¹⁴

¹¹ وزارة التربية والتعليم، قرار وزاري رقم 287 بتاريخ 2016/9/19، بشأن لائحة الانضباط المدرسي، القسم الثاني، المخالفات وإجراءات العلاج والتأديب. <https://bit.ly/35iNu8e>

¹² وزارة التربية والتعليم، قرار وزاري رقم (287)، بشأن لائحة الانضباط المدرسي، بتاريخ 2016/9/19، <http://portal.moe.gov.eg/AboutMinistry/Decisions/Decisions/287-2016.pdf>

¹³ د. عاطف مفتاح أحمد عبد الجواد، العلاقة بين العنف الأسري الموجه نحو الأبناء وممارستهم للعنف المدرسي في إطار خدمة الفرد السلوكية، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، العدد 49، المجلد 3، يناير 2020. <https://bit.ly/3ljjCbt>

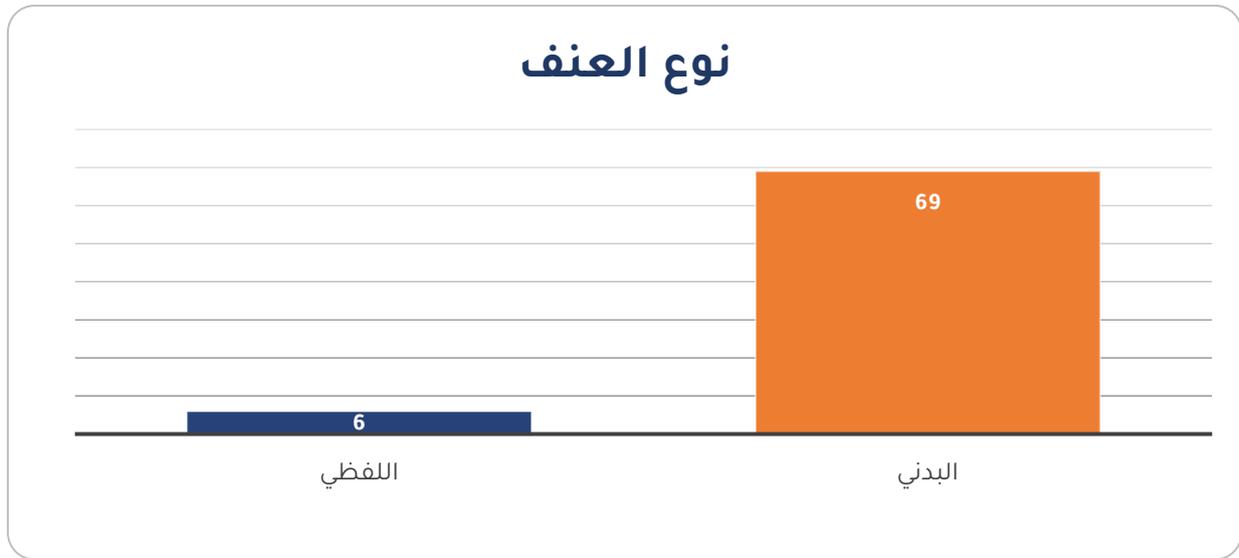
¹⁴ كل البيانات الواردة جمعت من قبل الباحث على مدار العام، وتشمل البيانات حالات/وقائع من العام الدراسي 2015/2014 ل 2020/2019.

عادة عندما يُصور العنف في المجتمع التعليمي، يأتي إلى تخيلنا صورة المعلم الذي يعنف الطلاب، سواء بممارسة عقاب بدني أو معنوي عليهم. لكن المدارس لا تخلو من دائرة عنف مغلقة يتضرر منها جميع عناصر التعليم، كل حسب موقعه في المدرسة. وبالتالي، يتعرض المعلمين في المدارس لكافة أنواع العنف (البدني، واللفظي). وتزداد حالات العنف ضد المعلمين يوميا في المدارس، وهم الذين يقع على عاتقهم تربية وتعليم أجيال من الشباب والبنات للمساهمة في نهضة المجتمع. ويمارس هذا العنف سواء من الطلاب أو من أولياء الأمور .

وأصبح العنف البدني في جميع المراحل التعليمية وعلى مستوى الجمهورية من الأنماط المتكررة الملحوظة، والتي ترصدها الصحف المصرية. وتصل حالات العنف ضد المعلمين/ات إلى إحداث بعض العاهات¹⁵ والتشويه والتسبب في كسر أحد أطراف الجسم، نتيجة الضرب واستخدام آلات حادة.¹⁶

وتعطي لنا الأخبار المرصودة من المدارس صورة عامة عن ما وصلت إليه الحالة التعليمية في مصر من تنامي ظاهرة العنف على كافة الأصعدة، سواء من المعلمين ضد الطلاب أو الطلاب ضد المعلمين، أو أولياء الأمور ضد المعلمين.

ويواجه المعلمين/ات كثيراً من العنف البدني داخل المدارس من الطلاب، وتتعدد سلوكيات الطلاب العنيفة من عنف بدني ومعنوي ضد المعلمين. ومن خلال الرسومات البيانية الآتية تتضح صورة عامة عن العنف المدرسي الموجه ضد المعلمين/ات في المدرسة. والتوزيع الجغرافي ونوع العنف.



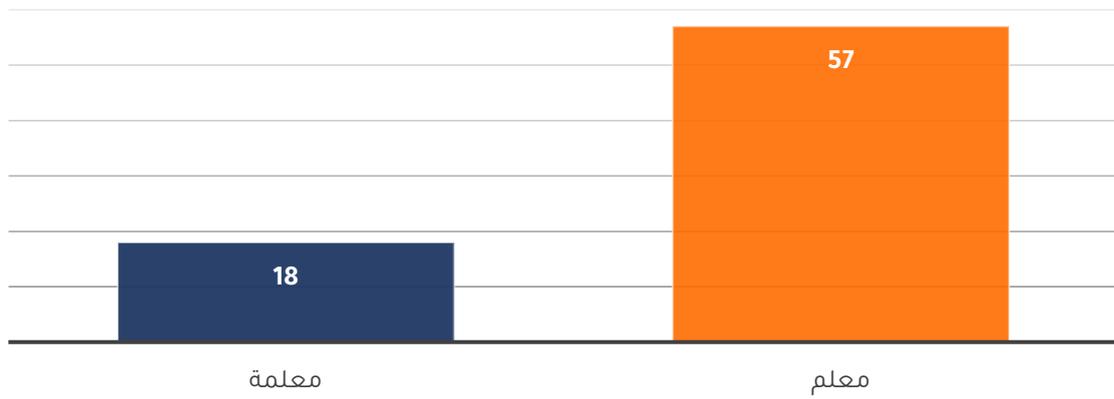
يتصدر العنف البدني ضد المعلمين مع وقوع 59 حالة عنف مادي مقابل 6 حالات عنف معنوي في المدارس. وهذه الحالات التي رصدها الصحف المصرية. ولا يعني هذا أن

¹⁵ سما مصطفى، فصل طالب بالإسكندرية فقا عين مدرسه، السبورة، 2015/3/25 <https://bit.ly/37tvPtW>

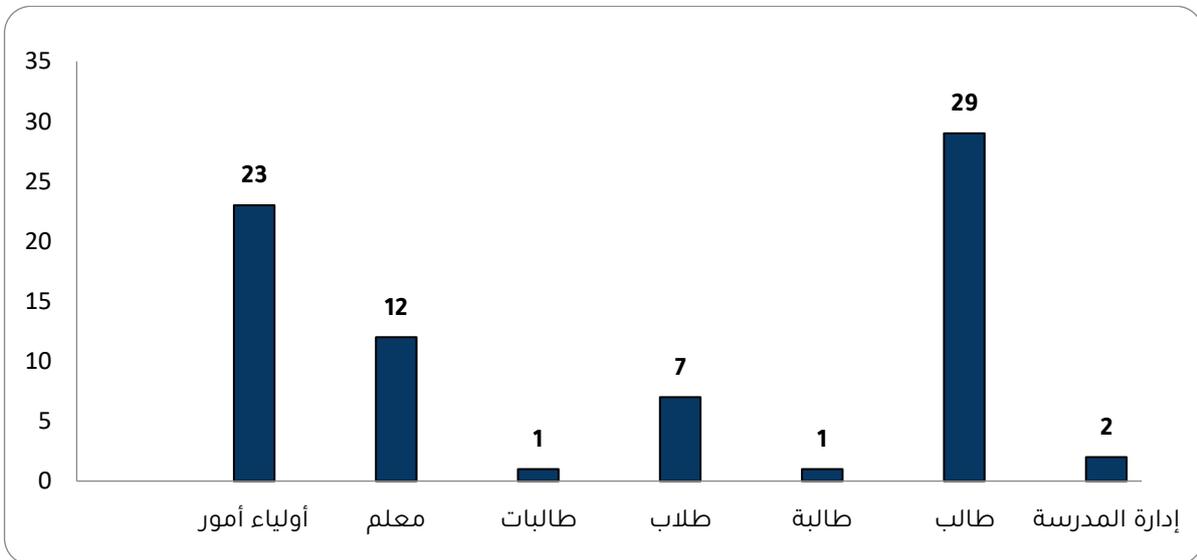
¹⁶ محمد فرغلي، أقارب تلميذ يفتحمون مدرسة إعدادية ب«السنج» ويصيبون مدرستين بالفيوم، المصري اليوم، 26/2/2015، <https://bit.ly/2VEPOs5>

العنف اللفظي قليل الانتشار، ولكن يعني ضعف وسائل الرصد والتبليغ عن العنف اللفظي في المدارس، أو عدم تركيز الصحف عليه كثيرًا. ولذلك أطلقت المؤسسات التربوية الدولية ووزارة التعليم حملة عن أضرار التنمر منذ سنتين على مواقع التواصل الاجتماعي. تهدف إلى نشر الوعي بين الطلاب عن أخطار التنمر. وتحتاج هذه الحملة مزيدًا من التوسع فيها، وتطبيقها على أرض الواقع بشكل فعال بين أعضاء المجتمع المدرسي من طلاب ومعلمين وأولياء أمور.¹⁷

الأطراف المتضررة



الطرف المعتدي



ونشير إلى الأطراف المعتدية على المعلمين/ات، ويأتي الطالب في المرتبة الأولى بـ 29 واقعة، وعادة ما يكون الطالب في المرحلة الثانوية، حتى يكون تكوينه الجسماني مكتملاً

¹⁷ اليونيسيف، التنمر يحدث للجميع، ويوقفه الجميع. <https://www.unicef.org/egypt/ar/bullying>

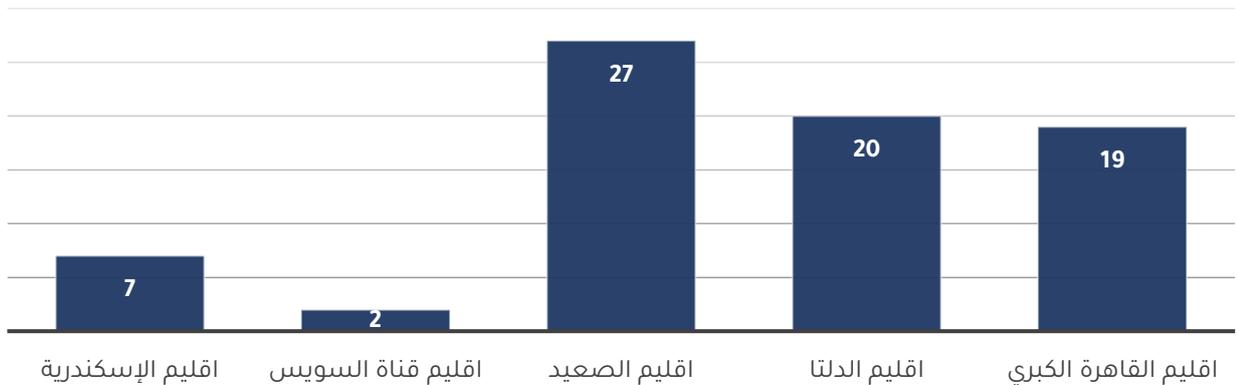
مما يساعده على التعدي على المعلمين. ويضاف إلى تلك الحالات 7 وقائع عنف من الطلاب، وهي وقائع عنف جماعي ضد المعلم بحيث يعتدي أكثر من طالب على معلم، أو تجتمع عدة طالبات على معلمة ويمارسن سلوكيات عنيفة ضدها. ويلي ذلك أولياء الأمور مع حدوث 23 واقعة. وتشير البيانات إلى تكرار الحوادث من أولياء الأمور في المدارس الابتدائية والاعدادية، ويحدث هذا بعد تعنيف أحد المعلمين/ات لطالب، ويترتب على هذا اقتحام الآباء المدارس والاعتداء على المعلمين/ات، بدلا من تقديم شكوى لإدارة المدرسة أو الإدارة التعليمية واتباع القوانين أو اللوائح. ويلي ذلك 12 واقعة اعتداء معلم على معلم آخر، وعادة ما يتم في صورة مشاجرات داخل المدرسة نفسها. ويتكرر العنف من أحد أفراد إدارة المدرسة ضد معلم في واقعتان.

ويوضح التصنيف الثاني من الجدول المتضررين من العنف، و نوعهم الاجتماعي. وقد سجلت 57 واقعة على المعلم، و18 واقعة على المعلمة. ونلاحظ ارتفاع العنف ضد المعلمين أكثر من المعلمات، وربما يرجع ذلك إلى استخدام الطلاب (الذكور) لقوتهم الجسمانية ضد المعلمين، خاصة فترة الثانوية. أما العنف من جانب ولي أمر الطالب/ة ضد المعلمين أو المعلمات، فتبين الأرقام استخدام أولياء أمور الطالبات لعنف أقل حدة من الطلاب الذكور.

نوع المدرسة



الأقاليم المصرية





ويشير الجدول إلى التوزيع الجغرافي لوقائع العنف المدرسي، وقد استحواذ إقليم الصعيد على أعلى الحالات مع وجود 27 واقعة، يليها إقليم الدلتا مع 20 واقعة، وإقليم القاهرة الكبرى مع 19 واقعة، وإقليم إسكندرية 7 وقائع، وأخيرا إقليم قناة السويس مع واقعتين فقط.

أما الجدول الثاني، فيوضح نوعية المدارس المنتشر بها وقائع العنف، ويستحوذ القطاع الحكومي على غالبية الوقائع. وإذا أضفنا له قطاع المدارس الرسمية لغات (التجريبية سابقا) يكون المجموع 74 واقعة عنف داخل أسوار المدارس الحكومية، مقابل واقعة واحدة في القطاع الخاص. ولا يعني ذلك أن المدارس الخاصة تخلو من العنف المدرسي، لكن الأمر يعتمد على ما يُرصد من الصحف من أخبار عن العنف المدرسي. ولكن الأرقام تعطي صورة عامة حول حدة استخدام الأساليب العقابية العنيفة في المدارس الخاصة، وارتفاعها في القطاع الحكومي.

دور المدرسة في الحماية

أخيرا، نؤكد على أهمية المدرسة لكونها أهم مؤسسة تربوية تعليمية في المجتمع، وحلقة صغيرة تتباين فيها كافة التعاملات والتغيرات الاجتماعية في المجتمع الأوسع. وبالتالي، توفر فرصة لتصحيح وخلق أجيال تساعد الجميع على نبذ العنف، وخلق أساليب للحوار بدلا منه أيضًا. ويجب توفير المدرسة لمناخ آمن وسليم لكافة أفراد المجتمع التعليمي من طلاب ومعلمين وأولياء أمور. ويساعد ذلك على عملية تعلم أكثر ايجابية، خاصة فيما يتعلق بالنمو الاجتماعي والنفسي للطلاب. ويتحقق ذلك من خلال تدريب حقيقي للمعلمين، ورفع وعيهم بخطورة العنف المدرسي على البيئة التعليمية كلها. ويبدأ هذا من تدريب المعلمين على آليات وطرق عقابية خالية من العنف لتعديل السلوكيات السلبية لدى الطلاب أو الحد منها، إلى عقد المدرسة اجتماعات مع أولياء الأمور حول خطر العنف الأسري على الطفل. ويأتي ذلك عبر تفعيل مجلس الأمناء والآباء والمعلمين. ويجب على الوزارة تعميم المبادرات العاملة على تأهيل المعلمين والأخصائيين-الاجتماعيين والنفسيين- لتمكينهم من أدوات تربوية حديثة، دون اللجوء إلى استخدام أساليب العنف البدني والمعنوي.¹⁸ كما يأتي الحد من ظاهرة العنف المدرسي من المسؤولية المشتركة بين جميع الأطراف. وكما أشارت اليونيسف فالتنمر يحدث للجميع، ويوقفه للجميع.¹⁹

¹⁸ وزارة التربية والتعليم - معهد جوتة، مشروع مدارس بلا عنف. <https://www.goethe.de/ins/eg/ar/kul/sup/duw/gsa.html>
¹⁹ اليونيسف، التنمر يحدث للجميع، ويوقفه الجميع. <https://www.unicef.org/egypt/ar/bullying>